

قضية

في خطوة تعكس تطوّر تكتيكات الحركة الاحتجاجية ونضوجها، أعلنت مكونات هذه الحركة خطتها البديلة لإدارة النفايات، رداً على محاولات فرض قرار مجلس الوزراء بوصفه الخيار الوحيد. عُرض مضمون الخطة البديلة في مؤتمر صحافي عُقد في مقر جمعية «المفكرة القانونية»، وشارك فيه الوزير السابق، شريك نحاس، أسعد

ذبيان ممثلاً حملة «طلعت ربحتكم»، رئيس الحركة البيئية اللبنانية بول أبي راشد، رئيس التيار النقابي المستقل حنا غريب، وأجود عياش من حملة إقفال مطمر الناعمة، فضلاً عن ممثلي بقية المكونات. تقدّم الخطة البديلة حلاً بيئية لمعالجة أزمة النفايات الداهمة، تقوم على تقليص الحاجة إلى طمر النفايات إلى حدود دنيا، وتقتصر إدارة

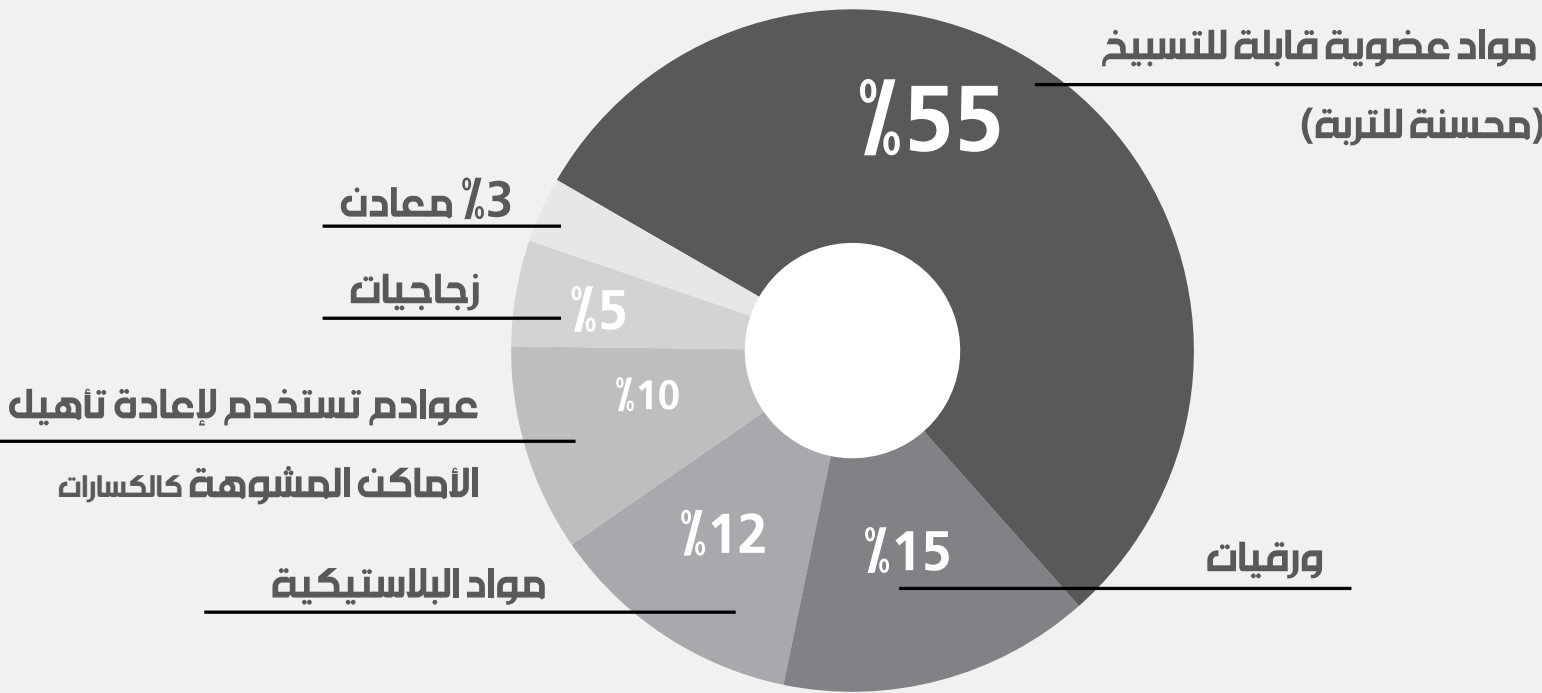
# الخطة البديلة للنفايات هنا

## تحويل النفايات من عبء إلى مورد

### في الخلفية السياسية

أغلق مطمر الناعمة في 17 تموز 2015 إغلاقاً نهائياً لا عودة عنه، وهو ما وافقت عليه الحكومة اللبنانية بعد أن منحها أهالي المنطقة تمديدتين تقنينين لحين وضع خطة مثلى لمعالجة النفايات المنزلية الصلبة. بعدها بأيام، بدأت احتجاجات شعبية من قبل المواطنين اللبنانيين الرافضين تقاعس وزارة البيئة والسلطة السياسية عن إيجاد حل للنفايات المتراكمة في شوارع العاصمة بيروت كافة، وقسرى ومدن محافظات لبنان. جرت مواجهة هذه الاعتراضات بقمع أمني قل نظيره في السنوات العشر الأخيرة ما أدى إلى انتاج حراك شعبي دفع الحكومة إلى التخلي عن اقتراحها بإجراء مناقصات فأحت منها رائحة الفساد، والمحسوبية، والمحاصصة الطائفية. كما أدت الاحتجاجات إلى عزل وزير البيئة محمد المشنوق لنفسه عن متابعة ملف النفايات، وتسليم وزير الزراعة الحالي أكرم شهيب (عزّاب صفقات مطمر الناعمة في السابق وذلك خلافاً للمادة 66 من الدستور) الملف حيث شكّل لجنة فنية لخبراء بيئيين (6 من أصل 9 سبق له أن عمل معهم على مشاريع تناسبه وتناسب السلطة السياسية) لتقوم بتقديم مخرج صحي وبيئي. تم تقديم حل اللجنة وتمّ تسويق أنه تمت الموافقة عليه في جلسة مجلس الوزراء في 9 أيلول 2015. تبين للحراك الشعبي آنذاك أنّ الخطة المقترحة أصلاً للعديد من مطالب الإصلاح لم يجز تضمينها كملحق في قرار مجلس الوزراء، كما تبين أنّ القرار تحايل على المواطنين والرأي العام في تمريره صفقات مشبوهة مثل مشروع لينور وتمديد عقود وصلاحيات شركات ومؤسسات متهمه بالتورط في الفساد (مسؤولون في مجلس الإنماء والإعمار، شركة سوكلين...) وقدم الحراك الشعبي آنذاك رفضه للخطة معللاً الأسباب. مرّ على تمرير الخطة ثلاثة أسابيع، وانتدبت الحركة البيئية وحملة إقفال مطمر الناعمة من قبل الحراك الشعبي، للجلوس مع الوزير ولجنته الفنية من أجل إيصال الملاحظات، وأعلن كلا الفريقين أنّ الملاحظات لم تؤخذ في عين الاعتبار. هذا وقامت مناطق لبنانية مختلفة (المصنع، عكار، الناعمة...) برفض مقررات مجلس الوزراء وخرج المواطنون رافضين إقامة مطامر تلافياً لهذا الواقع، سعت السلطة وحاولت تسويق فكرة أنّ الحراك الشعبي هو الذي يقف عثرة أمام إيجاد حل للنفايات المتراكمة في الشوارع، متناسين أنّهم كسلطة

### مواد عضوية قابلة للتسيخ (محسنة للتربة)



امكانية فرز النفايات فوراً في حال تطبيق الخطة البديلة

سياسية المسؤولين الأولون عن الأزمة، وعن رفع النفايات ورميها في الأجراف، والأنهار، ومواقف الباصات، وضياف الشواطئ وغيرها مبتزين المواطن اللبناني بصحته وسلامة البيئة. ولأنّ الحراك الشعبي ولد من أجل قضايا الناس، ولأنّه معنيّ بالتوصل إلى حلول من دون المسّ بالمبادئ التي أعلنها الحراك رفضاً للحلول غير الصحية والبيئية، يعلن الحراك الشعبي اليوم تمسكه بمطالب لا عودة عنها تثبت صدق السلطة السياسية في نيتها للإصلاح:

- استقالة وزير البيئة محمد المشنوق لتقاعسه عن أداء مهامه.
- تحرير أموال البلديات في الصندوق البلدي المستقل بعد فتح الحساب الخاص به فوراً، ومن وزارة الاتصالات بعد إصدار مرسوم توزيعها، على ألا تكلف أية بلدية باي قرش لصالح أية شركة إلا بقدر طلبها الصريح بالاستفادة من خدماتها، ودونما حاجة لأي قانون مشبوه يرمي إلى التغطية المؤخّرة على السطو على المال العام.
- إلغاء القرار الوزاري السابق رقم 1 تاريخ 2015/1/12 مع جميع القرارات المتعلقة به وبخطة الحكومة (بما فيه جميع النتائج اللاحقة لها كالتالي لها علاقة بعقد «رامبول» مثلاً...)
- استكمال تحقيق المدعي

العام المالي حتى صدور النتائج في الفساد في ملف النفايات كما أننا نعلن اليوم، عطفاً على بياننا الصادر في 12 أيلول 2015 عناوين خطة بيئية وضعها الحراك بعد استشارة الخبراء البيئيين وهي على الشكل التالي:

### في الخلفية التقنية

1- إن ادعاء الوزير شهيب بأن فرز النفايات لا ينتج سوى 9% من المواد القابلة للتدوير وأن رفع هذه النسبة لا يمكن أن يتم إلا متى اعتمد الفرز من المصدر هو غير صحيح ومردود جملة وتفصيلاً. وردنا على ذلك أن هذا الحاصل الضئيل، على فرض صحته، ليس سوى نتيجة استخدام الشاحنات الضاغطة التي تحطم الزجاج وتمزق المواد البلاستيكية ما يجعل فرزها متعذراً عبر الغريال المعتمد في المعامل ويدويًا. وهذا بالتحديد ما يستخدم حجة للقول إن المواد الآيلة إلى التسيخ سيئة النوعية لما تتضمن من زجاجيات وبلاستيك، وإن الخيار الأوحده هو الطمر الذي تدفع للمتعهد لقاءه مبالغ مالية بحسب وزنه، ما يشكل إحدى أبرز قنوات الفساد في عقود سوكلين. ويكفي لتلافي هذا الأمر عدم ضغط النفايات أثناء نقلها فيتساوى وضع نفاياتنا مع المعايير العالمية المتبعة، ويصبح إذ ذاك من الممكن إعادة تدوير ما لا

### تهدف الخطة إلى تكريس مبدأ الفرز من المصدر

### رفض التعاون مع شركة باتت عنواناً للفساد

### التحرك سياسي والمسألة البيئية كانت منطلقه

يقول عن 35% من النفايات وإعادة استعمالها لحاجات الصناعة. كما ترتفع نسبة المواد القابلة للتسيخ من المواد العضوية إلى ما لا يقل عن 55% من النفايات. 2- في حال توقف ضغط النفايات أثناء نقلها، وبانتظار مفاعل الإجراءات الآيلة إلى التخفيف من النفايات من الأصل (معايير الأوعية والتغليف والإجراءات الضريبية والمسلكية المشجعة على الفرز من المصدر)، واعتماد نظم عمل محكمة للفرز اليدوي، يصبح ممكناً وفوراً فرز النفايات بما يؤدي إلى استخراج ما نسبته ما يقارب:

- § 3% من المعادن
- § 5% من الزجاجيات

§ 12% من المواد البلاستيكية  
§ 15% من الورقيات  
(وجميع هذه المواد قابلة للتدوير وتلبي حاجات ملحة للصناعات القائمة في لبنان بحيث توفر عليها اكلاف استيراد المواد الأولية ونصف المصنعة).  
§ 55% مواد عضوية قابلة للتسيخ (محسنة للتربة)  
ومن المعلوم أنّ عمليات التسيخ، ومتى كانت موادها الأولية خالية من المعادن والزجاج والبلاستيك، تصبح أكثر سهولة لأن المواد العضوية تفقد نسبة كبيرة من حجمها (75%) ومن وزنها (55%) وتصبح بالتالي بحاجة لمساحات أقل بكثير وتنتج سباحاً أجود نوعية بكثير. واعتبار معمل الكورال قادراً على معالجة 300 طن ينتفي بحيث تصبح امكانياته مضاعفة، كما يتوجب زيادة الطاقة على التسيخ من بيروت وضواحيها من خلال تعزيز قدرات معمل كورال وإقامة معمل مماثل قرب معمل فرز العمروسية، وتجهيزها جميعاً بالفلاتر المناسبة، وهو أمر ممكن خلال أشهر معدودة والإمكانيات المادية متوفرة لدى بلديات بيروت والضواحي. وإن كانت كمية المواد المعدة للتسيخ